

الإجراءات التي تلتزم بها الجمعية إذا توفرت لديها أسباب
معقولة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل عمليات لها
علاقة بغسل الأموال

التبليغ:

تلتزم جمعية تنمية الموارد البشرية بالتبليغ على كل معاملة يشتبه أن لها علاقة بغسيل الأموال إلى الجهات المختصة بالدولة؛ على أن تكون المعلومات والمستندات والأدلة كافية بها. لا يجوز التكتفم بأي حالة اشتباه أو التأخر في التبليغ عنها، بل يجب الإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال ولائحته التنفيذية.

يتوجب على الموظف المفوض تبليغ الجهات المختصة فوراً عن أي عملية مشبوهة. يجب على الموظف المفوض التبليغ عن العمليات المشتبه فيها بغض النظر عن تعلقها بأمور أخرى.

تحري السرية التامة وعدم أفشاء أمر التبليغ للمشتبه به أو غيره، ويجب على الجمعية أن تلتزم بالآتي:

١- إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية لدى رئاسة أمن الدولة فوراً وبشكل مباشر.

٢- اعداد تقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك الحالة والأطراف ذات الصلة، وتزويد الإدارة العامة للتحريات المالية به .

٣- عدم تحذير المتعاملين معها من وجود شبهات حول نشاطهم .

العقوبات:

المؤسسة ليست جهة مخولة بإيقاع العقوبات على المتهمين أو المدانين، بل ترفع بهم إلى الجهات المختصة وللجهات المختصة أن تتخذ الإجراءات أو الجزاءات التي تنص عليها الأنظمة.

يخضع أي موظف يخل بالاشتراطات وتعليمات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال إلى العقوبات المنصوص عليها من قبل الدولة دون أدنى مسؤولية على المؤسسة.

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة المالية نشر الوعي في ذلك الخصوص وتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها. وتحرص الجمعية حال التعاقد مع متعاونين على التأكد من إتباعهم والتزامهم بقواعد مكافحة غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب.

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (١٠) في دورته (الأولى) هذه السياسة في ١٤٤٤/٠٤/٠٧ هـ. وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب الموضوعة سابقاً.

اعتماد مجلس الإدارة

اعتماد مجلس الإدارة لسياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب

تم اعتماد سياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم الإرهاب بجمعية تنمية الموارد البشرية بالمنطقة الشرقية - سمات في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٧ هـ الموافق ٢٠٢٢/١١/٠١ م.

م	الاسم	الصفة	التوقيع
١	مهدي جعفر حسين صليل	رئيس مجلس الإدارة	
٢	حسين علي حسين آل هزاع	نائب رئيس مجلس الادارة	
٣	جليلة علوي محمد السادة	المشرف المالي	
٤	احمد ناجي علي آل صليل	عضو	
٥	وداد محمد علي المطرود	عضو	